مطالعات عابرة

العقل عنـــــد المعتزلة

للأستاذ صلاح الدين الشريف

المعتزلة فرقة من أعلى الفرق الإسـلامية تفكيراً وأخصبها إنتاجاً وأبعدها أثراً في فسح آماد الفقه وتقعيده على قواعد من المنطق لم تكن لجدتها مألوفة ولا مقبولة من جمهور فقهاء الإسلام. وهي إلى التزامها جانب الطرافة في التفكير وأخذها النفس بتحكيم العقل الإنساني في تفسير ما تَبَهَّم من معميات الوجود والأغيز النفس وأسرار العمران البشري، ليست تنجو من إغراق وتطرّف لعلهما كانا لازمة من لوازم النفاح عن العقيدة والوثوق بما يرتئيه العقل من رأي، وما يتأدى إليه التفكير العميق من مبدأ، وما يرتصد له من فكرة. وليس بعجيب ألبتة أن يسبق رجالها إلى استنباط فكرة « القانون الطبيعي » الذي يستلهم دستوره في التشريع واستنباط الأحكام من وحي العقل الخالص من لوثة الهوى، المصون من نزوة الغريزة؛ وهم الذين تطلّقوا في النظر والبحث من قيود التقليد وتحرروا من اندفاع المجاراة، فلا جَرَم تتبدّى ثمرات قرائحهم في مسوح من الغرابة، ولا يقبل على تناولها جمهور الأمة الإسـلامية وقتئذ إلا في كثير من الحذر والشك والتحرج والارتياب!

كانت الحركة الفقهية في مطالع النهضة العامة للمجتمع الإسلامي وفي أواخر عهـد الراشدين وطيلة خلافة الأمويين فالعصر الأول من دولة العباسيين، قد اتخذت أسلوباً من النشاط ولوناً من النماء لم يعهده هذا المجتمع من قبل، فكان طبيعياً أن يتأدى بالفقهاء نشاطهم إلى ولوج أحرج مشاكل الفقه، وأكثر موضوعاته جفافاً وعمقاً. وكان حتماً أن تقودهم عقولهم المتلهفة المعطشى إلى النظر في فلسفة التشريع والبحث في حقيقة المبادئ والقواعد التي تسير عليها أحكام الله وأحكام الإنسان، ليتخذوا من هذه وتلك دستوراً لا يخطئ في فهم المشيئة الإلهية والحكم على حُسن أو قُبح ما يهدي إليه تفكير الإنسان، ومايطوّعه له كسبه الاختياري المركوز في طبيعته من أقوال وأفعال

فلما اتفق جمهور الأمة الإسلامية على أن مُعرِّف حكم الله بعد مجيء الرسل هو الرسول نفسه الذي يتلقى عن طريق الوحي شرع السماء، ويبلغه إلى من بعث إليهم ليؤدي رسالته، ظهر فريقان كبيران من المسلمين حاول كل منهما أن ينفذ بالنظر العميق والذوق السليم إلى مظهر الوحي الإلهي من أمر أو نهي ليرده إلى أصله الذي صدر عنه ومبدئه الذي درج منه. فقال فريق « الأشاعرة »: إن الله تعالى في أمره ونهيه وجماع تعاليمه التي يلقنها الأنبياء بالوحي، ليس يفعل سبحانه إلا ما يشاء ولا يشرع إلا ما يريد، فهو تعالى رب العالمين ومالك الملك كله لا يسأل عما يفعل؛ وينبني على هذا دستور الأشاعرة في التشريع السماوي، وهو أن ما يأمر به الله العلي القدير حسن جميل، وما ينهى عنه هو القبيح الرديء

وأما المعتزلة فمال فقهاؤهم إلى النظر في صفات الله تعالى من لطف وحكمة ورحمة وعلم، وفضلوا أن يجعلوا منها مصدراً بدهياً لما يوحي به الله إلى رسله من نهج ومن شرعة. فهو على قدرته تعالى في تحريم ما شاء والأمر بما شاء، لا يخالف منطق العقل فيما نهى أو أمر؛ أي أنه تعالى لا يأمر إلا بما يراه العقل حسناً من قبل، ولا ينهى إلا عما يراه العقل قبيحاً من قبل

والعقل أيضاً عند هذه الطائفة، هو المنظم لأحوال المجتمع الاسلامي قبل مجيء الرسل وبعث الأنبياء، فهو الذي يهدي الأفراد والجماعات إلى فعل ما يدركون أنه حسن بالفطرة، وهو دافعهم إلى أن ينتهوا عما بان قبحه وظهر ضلاله وخبثه وخالف حكم العقل مخالفة صريحة. وإذا كانت الجنة مثوى من أطاع شرع الله ونفذ أحكامه وانتهى بنواهيه، وإذا كانت النار قراراً لمن عصوا ربهم فارتكبوا محارمه وقارفوا مناكر ما نهوا عنه وصدوا عن سبيله، فإن العقل أيضاً هو المميز المثيب وهو المعاقب المؤاخذ. فقدرة العقل على أن يستقل بإدراك الحسن والقبيح في الأفعال، وعلى تقدير ما يترتب على فعل الحسن من استحقاق الثواب وما ينجم عن فعل القبيح من استحقاق العقاب، يصح أن يعد مصدراً لتعريف حكم الله تعالى ودستوراً، من باب أولى، للتشريع السماء، بله أحكام الفقهاء

فالتشريع ، سواء أكان من وحى السماء أم من وضع البشر فى عصور ما قبل الرسل ، يراه فقهاء المعتزلة كاشفاً ومقرراً لما أدركه العقل من قبل . فهو كما ذكرنا لا يستنكر إلا ما يراه قبيحاً ، ولا يرضى إلا بما يراه حسناً . وفى كلا الحكمين يعتمد على فطرته الهادية وذوقه المرهف وإدراكه السليم . ولما كانت أحكام الله عند تشريعها قد قصد بها أن تحكم مصالح العباد وتنظم الروابط الاجتماعية بين الأفراد ، وبالجملة تهدى الناس إلى التى هى أقوم ، ولما اقتضت حكمته تعالى ورحمته بعباده أن تجىء شرائعه معقولة مفهومة من أولئك المطالبين بالأخذ بها والتسليم لها ، كان « واجباً » على الله سبحانه أن يشترع لعباده الأصلح الذى يغنى والأقوم الذى يهدى ، وكان « حراماً » عليه أن يترك هذا الأمر لا ضابط له ! ...

ولعلنا لا يتداخلنا العجب بعد هذا الذى قدمناه ، إذا رأينا المعتزلة يؤمنون بمبدأ « القدرية » حتى يغلب عليهم اسمه ويصير كنية لطائفتهم تمتاز به عن غيرها من الطوائف المتفرعة عنها . فهى ما دامت تقول بالعقل حاكما مطلقاً للحسن والقبيح من الأفعال ، وما دامت تجعل منه دستوراً لا يخطئ فى تفسير شرائع الله ، وتنظيم مصالح العباد ، واستنباط الأحكام للناس فى دائرة المعاملة ومحيط المعاش ، فإنها لن ينقطع بها تفكيرها عن درك هذه النتيجة المنطقية ، وهى أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها ، مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً فى الدار الآخرة ، وأن الله تعالى منزه عن أن يضاف إليه شر أو ينسب إليه سبحانه ظلم ، لأنه لو خلق الظلم لكان ظالماً ، وبالتالى لو خلق العدل كان عادلاً . فالحكيم عند المعتزلة هو من يفعل الخير لأنه الخير ، ويتنكب سبيل الشر لأن شره واضح له ، أو بمعنى آخر تقتضيه الحكمة الراشدة والمعرفة الهادية أن يعتنق الحسن ليثاب عليه ، ويصدف عن القبيح خشية أن يجازى به ، لأنه يحفظ بالأول أمر دينه ودنياه ، ويخرج بالثانى على أمر عقله فيعصف بحياته ويكون خاسراً لدينه ودنياه

ومن ثم كانت تكاليف الله التى أمر رسله أن يأخذوا بها العباد ، هى بمثابة ابتلاء صادق للصالح والطالح من عباده . فمن هلك فى الدنيا أو الآخرة لأنه صد عنها ، فإنما يهلك عن « بينة » أى عن تعقل وتدبر ، ومن صلح وزكا وحقق له رفاهه العيش الدنيوى ومتاعه الآخرة ، فإنما كان ذلك عن بينة أيضاً ، لأن أصول المعرفة وإن كانت مستمدة من العالم الخارجى الذى يتكنفنا وتقع عليه حواسنا ، إلا أن إدراك مدلولاتها الحسنة أو القبيحة وشكران النعمة على هذا الإدراك إنما مصدرها العقل ، فالإدراك الصحيح والشكران الحق واجبان على كل مكلف لأنه رزق العقل ووهب الاختيار فى الكسب

وبعد فهل أصاب المعتزلة فى فلسفتهم هذه ، وهل هى تصلح بذاتها لتعريف حكم الله وتقعيد التشريع والفقه على العقل الذى يستقل بالقدرة على تنظيم العباد تنظيما معقولاً مفهوماً يقربون به من الحسن ويبعدون به عن القبيح ؟

قلنا إن الأشعرية يرون أن الحاكم على الأفعال بالحسن والقبيح هو الله الذى لا سبيل للعقل فى الحكم عليه لأنه سبحانه متعال عن أن يحكم عليه أحد من العباد فهو خالق أفعالهم وجاعل بعضها حسناً وبعضها قبيحاً ، ويلاحظ أن فى هذا أخذاً — إلى حد ما — بمذهب الجبرية الذى يقول إن الله قدر الأفعال حسنها وقبيحها ، على الناس أزلاً ، فلا مجال لهم فى كسب أو اختيار ما دام أن العبد لم يقدّر فعله ، فضلاً عن أن الثواب والعقاب هما لله وحده وليس فى طوق العبد أن يعلم بهما إلا منه تعالى

والواقع أن الحسن والقبيح إذا تأملنا فيهما تأملاً تجريدياً حكمنا بحق أنهما ليسا صفة ذاتية فى الفعل وليسا أمراً ثابتاً مستقراً فيه حتى يصح حكم العقل على حسن الفعل أو قبحه . والعقول يجانب هذا مختلفة متفاوتة لا تتفق فى حكمها ، بل إن عقل الشخص الواحد لا يثبت فى حكمه على شىء من الأشياء على حالة واحدة ، تبعاً لاختلاف المؤثرات الزمانية والمكانية وتفاوت التفكير قوة وضعفاً

ونخلص من هذا إلى أن المعتزلة قالت بنظرية القانون الطبيعى قبل الغربيين بزمن مديد ، وهى النظرية التى تجعل العقل البشرى مصدراً للقانون يعلو على التشريع سواء كان صادراً من سلطة غير منظورة كالله ، أو من سلطة منظورة كالسلطان (الإمام) . فالعقل — كما يقولون — هو الذى يستقل بكشف قواعد هذا القانون ومبادئه الخالدة معتمداً فى هذا على الإدراك الصحيح والذوق السليم

صبوح السيد الشريف
المحامى